

## الإسكوا في الإعلام

➤ إطلاق تقرير "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير"

- الأخبار- فراس أبو مصلح: حجم الطبقة الوسطى العربية: 36.7% عام 2011
- السفير- نبيه عواضه: «الإسكوا»: «الربيع العربي» يقصي الطبقة الوسطى
- الحياة: «إسكوا» تشدد على دور الطبقة الوسطى في التغييرات الاقتصادية المطلوبة عربياً
- لبيانون فايلز: الدردي: الهدف من تقرير الاسكوا اطلاق الحوار حول اعادة احياء الطبقة الوسطى
- الوكالة الوطنية للإعلام: الدردي: الهدف من تقرير الاسكوا اطلاق الحوار حول اعادة احياء الطبقة الوسطى
- الكلمة أونلاين: الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن...
- لبنان 24: الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن!
- LBCI: الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن...

## حجم الطبقة الوسطى العربية: 36.7% عام 2011

الأخبار

فراس بو مصلح

الطبقة الوسطى هي «الأكبر» بين فئات المجتمعات العربية، وفق «محاولة أولى» للإسكوا لتعريف الطبقة الوسطى في البلدان العربية ورصد منحنى تطورها! الطبقة تلك «لم تعد بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية الحكومية»، بل لـ«نموذج تنمية اقتصادية جديد» يقوم على زيادة الاستثمار العام والتطلع لتكامل اقتصادي إقليمي، بحسب ما خلص إليه تقرير صدر امس عن الإسكوا

شاعت مقولات متناقضة منذ بداية ما سُمي «الربيع العربي»، كالقول إن الأخير هو «ثورات الطبقة الوسطى»، والقول في المقابل إن الطابع الفوضوي ظاهرياً للانتفاضات تلك هو «نتيجة اندثار الطبقة الوسطى» بفعل (ما يُسمى) «الإصلاحات في العقدين الماضيين، أي عقود تطبيق (السياسات التي أملاها) إجماع واشنطن (صندوق النقد والبنك الدوليين والخزينة الأميركية)»؛ فأَي من المقولتين تلك هي الصحيحة، سأل نائب الأمانة التنفيذية للإسكوا عبدالله الدردري في حفل إطلاق تقرير «الطبقة الوسطى في البلدان العربية- قياسها ودورها في التغيير» يوم أمس.

تحدث الدردري عن «تعريف» عالمية للطبقة الوسطى، مشيراً إلى الحاجة لـ«تعريف عربي» لها، لقياسها ودرسها على نحو أدق في السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي العربي، مؤكداً أنها «تآكلت» في العقدين الأخيرين.

مفهوم الطبقة الوسطى «مفهوم مركب قد يستغرق نقاشه ساعات»، قال المؤلف الرئيسي للتقرير خالد أبو اسماعيل، مدير قسم الفقر والسياسات الاقتصادية في الإسكوا، جازماً بأن «الطبقة الوسطى هي القوة الدافعة الرئيسية وراء كل تجارب التنمية الناجحة» (كيفما عرفناها!)، ورغم ذلك «ما زلنا نعرف القليل جداً عنها في المنطقة العربية». لا يوافق أبو اسماعيل القول إن الطبقة الوسطى العربية قد اندثرت (أو تآكلت وفق الدردري)، انطلاقاً من تعريفين، واحد «اقتصادي» يحدد أفرادها بالذين يقعون بين حدي توصيفهم كـ«فقراء أو معرضين للفقر» من جهة، وبين توصيفهم كـ«ميسورين» من جهة أخرى، مشيراً إلى أن «الأسرة إذا أنفقت على الكماليات تصبح ميسورة»(!)؛ أما التعريف الثاني، فهو «اجتماعي أو مهني»، يحدد أفراد الطبقة الوسطى بـ«العاملين في القطاع الرسمي من ذوي الياقات البيضاء، الذين يحملون شهادة ثانوية على الأقل»! بعد اعتماد هذه الحدود الفضفاضة جداً لتعريف الطبقة الوسطى، لا يعود مستغرباً أن يخلص التقرير إلى أن «الطبقة الوسطى هي أكبر مجموعة اقتصادية في الدول العربية في عام 2011»!

بحسب التقرير، بقي حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية مستقراً ولم يتقلص الا قليلاً من 47.3% في عام 2000 إلى 45.1% في عام 2011، إلا أن احتساب اثر تداعيات الازمات في سوريا واليمن يجعل التقديرات تسجّل تراجعاً حاداً في حجم الطبقة الوسطى إلى 36.7% عام 2011، يرافقه ازدياد حجم شريحة الفقراء والمعرضين للفقر من 39.5% عام 2000 إلى 52.9% عام 2011. ويقول التقرير إن حجم فئة الميسورين تراجع أيضاً إلى 10.3% بعدما كان 13.3% عام 2000، وكان سيبلغ 11.3% عام 2011، لولا أثر «الازمات» في سوريا واليمن. وبحسب البلدان، تصل نسبة «الطبقة الوسطى» عام 2011 وفق التقرير المذكور إلى 60.9% في العراق، و56.5% في سورية، و55% في الأردن، و57.5% في تونس، و44% في مصر... و56.2% في لبنان!

ينطوي التقرير على محاولة لتبرئة سياسات «إجماع واشنطن» التي سادت في العقدين الأخيرين من المسؤولية عما وصفه المستشار في البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية زافيريس تزاناتوس بـ«تقلص الطبقة الوسطى على مستوى العالم أجمع» نتيجة تركّز الثروة «على نحو لم نره منذ الحرب العالمية الأولى»؛ لكن عرض أبو اسماعيل نفسه يؤكد ما ذهب إليه تزاناتوس، فيقول الأول إن سبب «الأداء الهزيل» للاقتصادات العربية هو «السياسات الاقتصادية الكلية التي لم تستطع الاستفادة من طاقات شباب الطبقة الوسطى»،

شارحاً أن سوق العمل غير الرسمي، حيث تتدنى الأجور وتتنفي التأمينات الاجتماعية، بات «الموظف الرئيسي للشباب العربي». بحسب التقرير، كان القطاع العام يستوعب 70% من عمال مصر عام 1980، مقابل 15.5% في القطاع الخاص غير الرسمي، و7.5% في القطاع الخاص الرسمي؛ وفي عام 2000 باتت حصة القطاع العام من التوظيف 23%، مقابل 41.8% للقطاع الخاص غير الرسمي و9.6% للقطاع الخاص الرسمي. فعندما يتحدث التقرير عن «استقرار نسبي» في حجم الطبقة الوسطى بين عامي 2000 و2011، حيث بات القطاع الخاص غير الرسمي في مصر مثلاً عام 2012 يستوعب حوالي 51.2% من العمال، مقابل 21.3% في القطاع العام و14.3% في القطاع الخاص الرسمي، يرى البعض أن هذا «الاستقرار» ما هو إلا تعبير عن بلوغ التدمير النيوليبرالي ذروته، ما أدى لتصاعد الضغط الاجتماعي، وصولاً لانفجار الانتفاضات العربية، إضافة إلى ذلك، يشير أبو اسماعيل نفسه، رداً على سؤال «الأخبار»، إلى أن التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية في مصر «تغيرت تماماً بين عامي 2000 و2011»، حيث «تقلصت الطبقة الوسطى» رغم تراوح متوسط «النمو الاقصائي» في هذه الفترة بين 5% و6%، قائلاً إن حالة مصر تلك «نموذجية»، وأنه لو توافرت بيانات وافية حول سائر الدول العربية، «لكنا وجدنا حالات مشابهة»!

لا تمثل حالة مصر استثناءً، ف«وظائف القطاع العام أصبحت نادرة» على مستوى العالم العربي ككل، بالتزامن مع انتقال أبناء الطبقة الوسطى من العمل في الزراعة إلى الخدمات، «وبقدر أقل إلى الصناعة»، يشرح التقرير، مضيفاً أن «خدمات أخرى» غير النقل والتجارة باتت تستحوذ على الحصة الأكبر من الخدمات، فبلغت نسبتها من النشاطات الاقتصادية 79% في مصر عام 2011، و61% في العراق عام 2007، و75.1% في سورية في العام نفسه، و73.2% في الأردن عام 2010، و68.1% في لبنان عام 2005! يشير التقرير كذلك إلى أن المهنيين باتوا «أقلية» لا تزيد نسبتها عن 10% من الطبقة الوسطى كما يعرفها، وأن حصة الفقراء و«المعرضين للفقير» من مجمل المهنيين ارتفعت «في معظم بلدان الربيع العربي»؛ وفي السياق، يرى التقرير أن السياسات الاقتصادية مسؤولة عن «عدم التطابق بين محصلات التعليم وسوق العمل، لا نقص المهارات».

## «الإسكوا»: «الربيع العربي» يقصي الطبقة الوسطى

السفير

نبيه عواضه

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) من انه في بلدان «الربيع العربي» لا يكفي أن يكون الفرد مهنيًا حتى يضمن التقدم إلى الأمام، اجتماعيا واقتصاديا.

وأطلقت «الاسكوا» تحذيرها في تقرير صدر عن شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة» عن «واقع الطبقة الوسطى العربية قياسها ودورها في التغيير»، وذلك خلال ندوة في فندق فينيسيا شارك فيها نائب الأمين التنفيذي للجنة عبد الله الدردري والرئيس السابق لقسم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت المستشار في البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية زافيريس تزاناتوس، والوزير السابق شربل نحاس.

وتناول التقرير، الذي قدمه خالد أبو إسماعيل، الطبقة الوسطى العربية من زاوية التعريف الاقتصادي، واعتبرها القوة الرئيسية وراء تجارب التنمية الناجحة. وحدد الطبقة الوسطى «بأولئك العاملين في القطاع الرسمي من ذوي الياقات البيضاء ويحملون شهادة الثانوية على الأقل».

وأضاف التقرير «تبيين من حجم الأرقام، ولدى مطابقتها على واقع الدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسية وصلت ذروتها بالحروب المشتعلة في أكثر من منطقة، إلى أن دورها تراجع وقلة فعاليتها لأسباب اقتصادية، منها انتقالها من الزراعة إلى الخدمات، وبقدر اقل نحو الصناعة، إضافة إلى تنامي سوق العمل غير الرسمي وتوزع المهنيين على مختلف القطاعات».

وأرجع التقرير سبب ذلك إلى «السياسات الاقتصادية التي لم تطابق بين محصلات التعليم وسوق العمل، ناهيك بالإفناق الصحي من الحساب الخاص»، فيما أشار تزاناتوس إلى أن «الطبقة الوسطى تبدو في تراجع»، موضحا أن غالبية دخل المهنيين في لبنان تذهب نحو الرعاية الصحية ودفع بدلات السكن.

ورفض نحاس حصر التعريف بالطبقة الوسطى بالبعد الاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى عدم اعتبارها الركيزة الأساسية في عملية التغيير، متسائلا عن الطبقة التي كانت تحكم في الأنظمة العربية.

وأشار نحاس إلى أن «السلطات الحاكمة أجرت نوعا من العقد مع الطبقة الوسطى، فالأخيرة نالت امتيازات لقاء سكوتها عن القمع الذي كانت تمارسه الأنظمة، وهي بهذا المعنى كانت شريكة في الحكم وعدم التنمية وتخلف المجتمعات»، داعيا إلى عدم تعزيز الإشكالية والالتباس عبر التركيز على الطبقة الوسطى «التي أنتجت عبر التاريخ، على سبيل المثال لا الحصر، الفاشية».

واعتبر نحاس أن «الطبقة الوسطى تخضع لتبدل اجتماعي دائم، محكومة فرديا واسريا بالارتقاء، وهي بهذا المعنى موقف جماعي وإفرادي، إذ ان الطبقة هي الموقف من السلطة»، متسائلا عن يتحكم بالسلطة اليوم، مبديا شكوكا في أن ترى الدولة التنموية حظوظها في دولنا العربية.

---

**«إسكوا» تشدد على دور الطبقة الوسطى في التغييرات الاقتصادية المطلوبة عربياً**

رأى نائب الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) عبد الله الدردري أمس، أن الهدف الأساسي لتقرير أطلقته اللجنة صباح أمس في فندق «فينيسيا» وعنوانه «الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير»، «هو إطلاق الحوار حول إعادة إحياء هذه الطبقة». وقال: «إن التقرير يطرح تعريفات للطبقة الوسطى ويناقش السياسات التي تؤدي إلى توسيع هذه الطبقة وتمكينها من أجل تحقيق مجتمعات تنمو في شكل عادل».

واعتبر التقرير «أن الطبقة الوسطى تملك المفاتيح الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للتحويلات التي طال انتظارها، لأنها الكفيلة بتحقيق السلام والازدهار الحقيقيين. قد يبدو من غير الواقعي في هذه المرحلة اقتراح خطة إصلاحية تأخذ الطبقة الوسطى في الاعتبار، ولكن ما ساد حتى الآن من سياسات معيقة للتنمية وبالتالي غير مراعية للطبقة الوسطى أدى إلى نشوب النزاعات. فقد بدأ الانهيار في بلدان عربية بسبب العجز عن قراءة التغيرات في تطلعات الطبقة الوسطى في المنطقة والاستجابة لها».

ووفق التقديرات المعتمدة في التقرير، يقارب حجم الطبقة الوسطى 54 في المئة من مجموع السكان في المنطقة، ولكن بعد أخذ تداعيات الأزمات في كل من سوريا واليمن في الاعتبار لدى قياس حجم هذه الطبقة، تقلصت النسبة إلى 33 في المئة في المئة من مجموع السكان العرب في عام 2011. أما الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر فتشكل حالياً 43 في المئة في المئة من مجموع السكان. وقُدر الثمن الاقتصادي للنزاع في سورية وحدها بما يناهز 251 بليون دولار نهاية عام 2013. وقد يتخطى الثمن ضعف هذا المبلغ إذا أُضيفت إليه الخسارات التي تكبدتها ليبيا ومصر واليمن».

وشدد التقرير على «أن من الممكن تحقيق النمو والتنمية الشاملة للجميع والاستقرار السياسي بتمكين الطبقة الوسطى من خلال بلورة عقد اجتماعي جديد يكون شاملاً ومبنياً على نموذج إنمائي يضمن فرصاً متساوية في رفاه العيش ويحقق الاستقرار ويرقى إلى تطلعات المواطنين».

**الدردري: الهدف من تقرير الاسكوا اطلاق الحوار حول اعادة احياء الطبقة الوسطى**

رأى نائب الأمانة التنفيذية في الإسكوا الدكتور عبد الله الدردري أن "الهدف الأساسي للتقرير الذي أطلقته اللجنة صباح اليوم في فندق "فينيسيا" وعنوانه "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير"، هو إطلاق الحوار حول إعادة إحياء هذه الطبقة".

وقال "إن التقرير يطرح تعريفات للطبقة الوسطى ويناقش السياسات التي تؤدي إلى توسيع وتمكين هذه الطبقة من أجل تحقيق مجتمعات تنمو بشكل عادل".

وتساءل الدردري "هل اندثرت الطبقة الوسطى أو أن ما جرى في المنطقة خلال السنوات الماضية هو حراك هذه الطبقة؟".

---

## الدردري: الهدف من تقرير الاسكوا اطلاق الحوار حول اعادة احياء الطبقة الوسطى

الوكالة الوطنية للإعلام

رأى نائب الأمانة التنفيذية في الإسكوا الدكتور عبد الله الدردري أن "الهدف الأساسي للتقرير الذي أطلقته اللجنة صباح اليوم في فندق "فينيسيا" وعنوانه "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير"، هو إطلاق الحوار حول إعادة إحياء هذه الطبقة".

وقال: "إن التقرير يطرح تعريفات للطبقة الوسطى ويناقش السياسات التي تؤدي إلى توسيع وتمكين هذه الطبقة من أجل تحقيق مجتمعات تنمو بشكل عادل".

وتساءل الدردري: "هل اندثرت الطبقة الوسطى أو أن ما جرى في المنطقة خلال السنوات الماضية هو حراك هذه الطبقة؟".

---

## الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن...

الكلمة أونلاين

الطبقة الوسطى الاقتصادية هي أكبر مجموعة اقتصادية ولكنها تأثرت بشدة من جراء أحداث الربيع العربي. وهي الأكثر تعليماً ولكن مع تساؤل فرص العمل (خاصة لدى الشباب والنساء) بحسب دراسة للإسكوا تحت عنوان "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير.

ويشدد التقرير على دور الحكومات في توفير فرصاً متساوية لمواجهة ارتفاع تطلعات الطبقة الوسطى. وإلا سيبقى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عرضة للاهتزاز. وهذا من خلال زيادة الاستثمار العام، سياسات تجارية وصناعية، تكامل إقتصادي إقليمي.

---

## الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن!

لبنان 24

الطبقة الوسطى هي أكبر مجموعة اقتصادية ولكنها تأثرت بشدة من جراء أحداث الربيع العربي. وهي الأكثر تعليماً ولكن مع تساؤل فرص العمل (خاصة لدى الشباب والنساء) بحسب دراسة للإسكوا تحت عنوان "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير.

ويشدد التقرير على دور الحكومات في توفير فرصاً متساوية لمواجهة ارتفاع تطلعات الطبقة الوسطى. وإلا سيبقى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عرضة للاهتزاز. وهذا من خلال زيادة الاستثمار العام، سياسات تجارية وصناعية، تكامل إقتصادي إقليمي.

---

## الطبقة الوسطى المجموعة الاكبر ولكن...

LBCI

الطبقة الوسطى الاقتصادية هي أكبر مجموعة اقتصادية ولكنها تأثرت بشدة من جراء أحداث الربيع العربي. وهي الأكثر تعليماً ولكن مع تساؤل فرص العمل (خاصة لدى الشباب والنساء) بحسب دراسة للإسكوا تحت عنوان "الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير.

ويشدد التقرير على دور الحكومات في توفير فرصاً متساوية لمواجهة ارتفاع تطلعات الطبقة الوسطى. وإلا سيبقى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عرضة للاهتزاز. وهذا من خلال زيادة الاستثمار العام، سياسات تجارية وصناعية، تكامل إقتصادي إقليمي.

<http://bit.ly/1vUyXIN>